الأمم المتحدة

A/69/153

الجمعية العامة

Distr.: General
17 July 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ٢٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون
فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٣٠/٦٨ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب يركز على سبل تحسين دعم منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعلى حالة تنفيذ هذا القرار. وقد أدى تعزيز العلاقات فيما بين بلدان الجنوب بكثير من منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها، بما في ذلك اللجان الإقليمية، إلى إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في خططها الاستراتيجية وفي مؤشرات أدائها. ويتضمن التقرير توصيات حول تحسين الحوكمة والتركيز والاتساق والتنسيق في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على مستوى المنظومة ككل، بغية تحقيق أقصى قدر من الأثر الإنمائي.

110814 110814 14-57755X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مقدمة

١ - في عام ٢٠١٢، ساهمت البلدان النامية بنحو نصف إجمالي الناتج المحلي العالمي؛ وبحلول عام ٢٠٢٠، يتوقع أن تستأثر ثلاثة بلدان منها فقط، هي البرازيل والصين والهند، بنصيب من الناتج العالمي أعلى من نصيب ألمانيا وأيرلندا وإيطاليا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية مجتمعة. وبحلول عام ٢٠٢٥، يرجح أن يضم الجنوب ٦٠٠ مليون أسرة معيشية بدخل يزيد على ٠٠٠ ٢٠ دولار وأن يبلغ إجمالي استهلاكه السنوي ٣٠ تريليون دولار. وشهدت جميع مناطق الجنوب نموا، بما في ذلك أثناء أشد ركود عرفه الشمال منذ الكساد الكبير. ويعتبر هذا الإنجاز غير المسبوق والأفق المنقطع النظير، إلى جانب تسارع وتيرة الترابط الإلكتروني عبر بلدان الجنوب، عوامل تشير إلى بلوغ التعاون فيما بين بلدان الجنوب مستويات جديدة من حيث قوته وفعاليته.

٢ - وقد أصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب عاملاً مركزياً في العلاقات الدولية. وهو بساند التدفقات المتزايدة في التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان النامية، وهي تدفقات يتحول بها الاقتصاد العالمي. ومنذ فترة ٢٢٠٨-٢٠٠٩، صدّرت البلدان النامية إلى بعضها البعض ما يزيد عما صدّرته إلى البلدان المتقدمة، ومنذ عام ٢٠١١، زاد مجموع تجارتها عن ٤ تريليونات من الدولارات[(١)]. وفي عام ٢٠١٣، ارتفعت التدفقات الاستثمارية، ومعظمها جاء من الجنوب، لتبلغ رقماً جديداً، ٧٥٩ بليون دولار، مما يمثل ٥٢ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وتتلقى البلدان الآسيوية النامية الآن معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم[(٢)].

٣ - وفي عام ٢٠١١، قدر أن حجم التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتراوح بين ١٦,١ بليون دولار و ١٩ بليون دولار (E/2014/77، الفقرة ٤٤). على أن القيمة الحقيقية أكبر من ذلك بالتأكيد، لا لمجرد أن معظم التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب لا يبلغ عنه بالشكل الكافي، بل كذلك لأنه يأخذ أشكالاً كثيرة بعضها يصعب تحديده كمياً. ويشارك في هذا التعاون، الذي تحركه المبادرات الرسمية فضلاً عن المبادرات الخاصة، مجموعة متنوعة من الشركاء تتراوح بين الحكومات والوكالات الدولية وبين الشركات ومنظمات المجتمع المدني وشبكاته التي تعمل على حماية الفئات المحرومة من قبيل النساء والأطفال وسكان

(١) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *South-South Trade Monitor*, No. 2 (Geneva, July 2013).

(٢) UNCTAD, *Global Investment Trends Monitor*, No. 15 (Geneva, 28 January 2014).

الأحياء الفقيرة. وتمثل مشاريع الهياكل الأساسية ما يقدر بـ ٥٥ في المائة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويدعم أكثرُ من ثلث هذا التعاون القطاعات الاجتماعية (المرجع نفسه، الفقرة ٤٦).

٤ - ويواجه التعاون فيما بين بلدان الجنوب تحولاً في النموذج السائد لا تحركه الأهمية المتزايدة للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي فحسب، بل تحركه كذلك الاتجاهات الديمغرافية العالمية وغيرها من اتجاهات، بما في ذلك الترابط الاجتماعي الجديد الذي تحقق بفضل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتوسع الطبقة الوسطى والتوسع الحضري السريع، على خلفية ما للنزاعات المسلحة والجريمة من أثر سلبي على التنمية.. هذه العوامل جميعها هي التي تحدد الحاجة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب ودور هذا التعاون في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي ترمي إلى القضاء على الفقر وتعهد النمو المستدام بيئياً. وهناك ترابط وثيق بين هذه المتطلبات وهي تتطلب استجابة قوية متكاملة من جانب منظومة الأمم المتحدة.

٥ - وقد تحركت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لتعزيز قدراتها الخاصة على دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب وللحفاظ على هذا التعاون في سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها. على أنها بحاجة أيضاً إلى تحسين التنسيق وزيادة الدعم المالي الذي لابدّ أن يأتي من المصادر التقليدية ومن الجهات الفاعلة الجديدة، سواء من القطاع العام أو الخاص.

٦ - وفي هذا السياق، تم عام ٢٠١٣ الارتقاء بالوحدة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتصبح مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، أصبح رئيس هذا المكتب مبعوثاً خاصاً للأمين العام للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وترد توصيات حول طرق مواصلة تعزيز المكتب بحيث يحقق إمكانياته في تقرير الأمين العام حول الموضوع (SSC/18/3). كما يشير ذلك التقرير إلى التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستمرار في استضافة المكتب.

أولاً- الغاية من تعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٧ - يستجيب دعم منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى مجموعة واسعة من الاحتياجات التي أعربت عنها الدول الأعضاء في مختلف المقررات والقرارات الحكومية الدولية. ويتعين أن تحدد دول الجنوب نفسها مبادئ هذا التعاون وجدول أعماله (انظر القرار ٦٤/٢٢٢، المرفق، الفقرة ١١). وعلى وجه الخصوص، طلبت الدول الأعضاء إلى منظومة الأمم المتحدة أن تساعد البلدان النامية على إنشاء مراكز التفوق فيما بين بلدان

الجنوب وعلى تعزيزها، ضمن مجالات اختصاص مؤسسات المنظومة، وعلى تدعيم التعاون الأوثق بين هذه المراكز ولاسيما على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، بغية تحسين تقاسم المعرفة فيما بين بلدان الجنوب، وإقامة الشبكات بينها، وبناء قدراتها المتبادلة، وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات وتحليل السياسات والعمل المنسق بين البلدان النامية فيما يتعلق بالمسائل أو الشواغل الرئيسية[٣].

٨ - وخلال السنوات التي تلت مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، جاء الإعراب عن الالتزام بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من عدد متزايد من أصحاب المصلحة. من ذلك مثلاً أثناء الدورات الأخيرة للمؤتمر المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وغير ذلك من عمليات حكومية دولية.

٩ - وقد واصلت مجموعة السبعة والسبعين والصين الإعراب عن مواقف الجنوب المشتركة في المؤتمرات والعمليات الرئيسية المتعددة الأطراف التي تناولت جملة من المسائل الاجتماعية الاقتصادية. ففي اجتماع المجموعة الوزاري لعام ٢٠١٣، أكدت المجموعة أهمية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب كاستراتيجية لمواصلة جهود التنمية في البلدان النامية وكوسيلة لتعزيز مشاركة هذه البلدان في الاقتصاد العالمي. وفي اجتماع الفريق الرفيع المستوى لشخصيات الجنوب البارزة المنعقد في فيجي في مايو/أيار ٢٠١٣، قدمت توصيات حول الصورة المقبلة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب كمساهمة هامة في منهاج العمل لتنمية بلدان الجنوب. وعلاوة على ذلك، وفي مؤتمر القمة لمجموعة السبعة والسبعين والصين المنعقد في دولة بوليفيا المتعددة القوميات في حزيران/يونيو ٢٠١٤، أعربت المجموعة عن التزامها القوي بالعمل بشكل جماعي على الحد من الفقر وعدم المساواة، وتعهد التنمية المستدامة وحماية السيادة على الموارد الطبيعية والترويج للتجارة المنصفة، مع إعادة تأكيد أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار هذه الجهود الإنمائية.

١٠ - وإضافة إلى الجهود الرامية إلى تقوية صوت الجنوب في النظم والعمليات العالمية للحوكمة، فإن للأطر التعاونية التي تقودها بلدان من قبيل البرازيل والصين والهند مكانها في صميم تنفيذ مختلف البرامج فيما بين بلدان الجنوب في مجالات مثل تنمية الهياكل الأساسية والزراعة والتعليم والأغذية ونقل التكنولوجيا والأمن وكثير من القطاعات الأخرى على

(٣) كما لوحظ في مذكرة الأمين العام عن إطار الخطوط التوجيهية التشغيلية لدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين البلدان النامية وللتعاون الثلاثي (SSC/17/3)، تتكرر هذه الطلبات في كثير من مقررات وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك في وثيقة نيروبي الختامية (القرار ٦٤/٢٢٢، المرفق).

المستويات الوطنية والإقليمية، والتي لها أهمية كبرى لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والأهداف المتفق عليها دولياً في الجنوب. (للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المبادرات الأخيرة فيما بين بلدان الجنوب، انظر SSC/18/1).

١١ - ومن جهتها، تدرك منظومة الأمم المتحدة أن هناك فرصة متاحة للاستفادة، لأغراض التنمية، من الالتزام المتنامي إزاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما تبين نتائج التقييمات أن منظومة الأمم المتحدة في موقع جيد يمكنها من المساعدة في تعزيز العلاقات التعاونية بين البلدان النامية، مما يعود لما تتمتع به هذه المنظمة من قدرة سلطة تنظيمية وتأثير عالمي وحضور قطري ودراية تقنية ونزاهة.

ثانيا - حالة دعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

ألف - أطر السياسة، والاستراتيجيات

١٢ - حدد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب المنعقد في بوينس آيرس عام ١٩٧٨ الأهداف الاستراتيجية الأولى وأول إطار عالمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وخلال السنوات الأخيرة، استرشد دعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بصورة رئيسية بما يلي: (أ) وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ (ب) توصيات وحدة التفتيش المشتركة بعد استعراضها في عام ٢٠١١ للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2011/3)؛ (ج) إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلق بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (د) قرار الجمعية العامة ٦٧/ ٢٢٦ بخصوص الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

١٣ - وقد وجدت دراسة استقصائية أجراها مؤخراً مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن منظمات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أن كثيراً من هذه المنظمات والصناديق والبرامج ينفذ إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلق بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وأنها تستجيب أيضاً للتوصيات الرئيسية الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة. ويحدد الإطار معايير شاملة حول كيفية تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها على جميع

المستويات، وفق ما تتطلبه وثيقة نيروبي الختامية، وما تقضي به مقررات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وقرارات الجمعية العامة.

١٤ - وكان استعراض وحدة التفتيش المشتركة المذكور أعلاه، والذي أدى إلى وضع إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية، قد خلص إلى أنه، إذا كان للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يحققا الأثر المرجو منهما، فإن هناك حاجة إلى إدخال تحسينات، على نطاق المنظومة، على الأطر العامة للسياسات وعلى الحوكمة والتنسيق والهياكل والآليات والموارد المكرسة. وفيما يلي بعض الإجراءات المحددة التي أوصت وحدة التفتيش المشتركة بالأخذ بها للمساعدة في تعزيز تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياسات الأمم المتحدة وبرامجها: (أ) العمل بموجب تعريف موحد؛ (ب) إقامة هياكل للدعم مشتركة بين الوكالات، مثل تخصيص وحدة معنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في كل وكالة، ومسؤولين للاتصال على كل المستويات؛ (ج) تطبيق المبادئ التوجيهية والتوجيهات بشكل منهجي، (د) استخدام آليات الإبلاغ بشكل منهجي؛ (هـ) كفالة توافر التمويل الكافي، حسب الاقتضاء، من ميزانيات الوكالات، (و) اتخاذ إجراءات فعالة على الصعيد الإقليمي، (ز) توفير موارد متناسبة مع ولايات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، (ح) وضع استراتيجية متماسكة للتعاون الثلاثي، (ط) تعزيز التنسيق على الصعيدين الإقليمي والقطري.

١٥ - ويمكن جزئياً تمييز دعم منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في حالة تدابير المنظومة المتخذة استجابة لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة. فقد نفذت التوصيتان ١ و ٢ وقت وضع إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلق بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والذي تضمن تعريفاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وللتعاون الثلاثي. أما إقامة الهياكل والآليات وتحديد المسؤولين، وفق التوصية ٣، فهذا مدرج في التدابير التي اقترحها الأمين العام لتعزيز التنسيق بين الوكالات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، كما أن الالتزامات الجديدة الخاصة بالتنفيذ مدرجة في الفقرة ٦٠ أدناه.

١٦ - وقد شددت التوصية ٤ على الحاجة إلى تحسين الشمولية وترتيبات عمل اللجنة الرفيعة المستوى وأمانتها، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. واقترح الأمين العام طرقاً لتعزيز المكتب في تقريره عن الموضوع (SSC/18/3)؛ على أن تدابير تحسين شمولية اللجنة وطرق عملها يتطلب تغييرات في النظام الداخلي للجنة نفسها. أما التوصية ٥، عن الحاجة إلى استمرار المكتب في أداء ولايته، فهي قيد التنفيذ من خلال الإطار

الاستراتيجي للمكتب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وأما التوصية ٦، المتعلقة بنقل موظفي المكتب في المراكز الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى اللجان الإقليمية فإنها لم تنفذ. وفي مذكرة متصلة بالموضوع مقدمة إلى الجمعية العامة (A/66/717/Add.1)، لاحظ الأمين العام أن من شأن هذا النقل أن يحرم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من الموارد البشرية التي يحتاجان إليها من أجل تقديم دعم مباشر أكثر للمبادرات الإقليمية فيما بين بلدان الجنوب على النحو الذي تدعو إليه وثيقة نيروبي الختامية.

١٧ - وفيما يتعلق بالتوصية ٧، وهي بخصوص الحاجة إلى قيام اللجنة الرفيعة المستوى بتوضيح التسلسل الإداري لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ككيان مستقل ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإلى تنفيذ إدماج المكتب بصورة أقوى في هياكل البرنامج الإنمائي، فقد عولجت أساساً من خلال التوصيات التي اقترحها الأمين العام في تقريره عن كيفية المضي في تعزيز المكتب. وتفيد الأدلة أن التوصية ٨ تنفذ بصورة تدريجية، وهي تتعلق بقيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتوجيه طلب إلى اللجان الإقليمية لوضع استراتيجيات وإقامة هياكل وحشد الموارد للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستوى الإقليمي الفرعي والإقليمي والأقاليمي.

١٨ - وفيما يتعلق بالتوصية ٩ (قيام منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها بتخصيص ما لا يقل عن ٠,٥ في المائة من ميزانياتها الأساسية للترويج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب)، فإن توافق الآراء بين الوكالات هو أن أكثر من ٠,٥ في المائة من صناديق التعاون التقني لديها يخصص للبرامج الإقليمية التي ينتظر منها أن تغطي إلى حد بعيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب. أما التوصية ١٠، المتعلقة بالاستراتيجيات وآليات التمويل للترويج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فهي تنفذ من خلال الإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وامتثالاً للتوصية ١١، تعمل وكالات كثيرة على وضع الآليات لرصد أنشطتها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعلى تقييم هذه الأنشطة والإبلاغ عنها. وترد تدابير إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية. كما أن التقرير الحالي يسلط الضوء على تدابير إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جداول أعمال مختلف آليات التنسيق على جميع المستويات، وفقاً للتوصية ١٢، وذلك استجابة للتوصيات التي قدمها الأمين العام مؤخراً في تقريره عن تدابير تعزيز المكتب.

١٩ - لفي القرار ٦٧/٢٢٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، دعت الجمعية العامة صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة وغير ذلك

من هيئاتها إلى تعميم الدعم المقدم إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتعزيز آليات الدعم على المستويين العالمي والإقليمي. كما طلبت إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي تكثيف ما يقوم به من تقاسم للمعلومات ومن إبلاغ عن الدعم المقدم إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وعن تقييم هذا الدعم، والنتائج المحرزة من خلاله. وتعمل منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها بنشاط على تنفيذ عناصر الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقد قام كثير من هذه المنظمات والوكالات، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأغذية العالمي، بإدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في خططها الاستراتيجية. وترد أدناه معلومات أخرى عن جهود التنفيذ الناتجة عن ذلك.

باء - طبيعة دعم منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٢٠ - يمكن تقديم أسر وصف لدعم منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال التركيز المواضيعي لكل كيان من كيانات المنظومة، على أنه للتمكن من مشاهدة كبيعة هذا الدعم المترابطة يتعين الأخذ بمنظور الوظائف الأساسية، من قبيل وضع السياسات، وحوار السياسات، والبحث والتحليل، وتقاسم المعرفة، وبناء القدرات، والشراكات والتمويل، والرصد والتقييم، تمشياً مع إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة وتضطلع جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة بهذه الوظائف بدرجة أو بأخرى. وترد أدناه أمثلة توضيحية هامة عن ذلك.

وضع السياسات وحوار السياسات

٢١ - يساهم عدد من كيانات منظومة الأمم المتحدة في تشكيل سياسات واستراتيجيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستويات الوطنية والإقليمية والأقاليمية؛ غير أن هذه الكيانات لا تشارك جميعها في حوار السياسات مع الحكومات. ومن بين تلك التي تشارك في هذا الحوار، يلعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً قيادياً، باعتباره هو الذي يستضيف مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يقوم بدور الأمانة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتي تعتبر الكيان الأول في وضع سياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشمل تغطية تكاليف الموظفين، يقوم المكتب بإعداد التقارير العديدة التي تسترشد بها

المداولات وما تقدمه اللجنة الرفيعة المستوى والجمعية العامة لمنظومة الأمم المتحدة من توجيهات خاصة بسياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٢٢ - ويوجد لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي وضع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في صلب خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مراكز للسياسة العالمية في كل من البرازيل وتركيا وجمهورية كوريا وسنغافورة وكينيا، وهي تيسر تنسيق سياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وغير ذلك من تفاعلات، فضلاً عن المبادرات المتخذة في إطار اتفاقات الشراكة السبعة (مع كل من إندونيسيا والبرازيل وتركيا وجنوب أفريقيا والصين والمكسيك والهند). وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالشراكة مع تركيا، بالترويج لحوار السياسات من خلال تنظيم مؤتمر لأصحاب المصلحة المتعددين يعنى بالتعاون الإنمائي الدولي، وذلك في اسطنبول خلال يومي ١٩ و ٢٠ من شهر حزيران/يونيو ٢٠١٤، بغية دراسة دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تعجيل التقدم الإنمائي وتحسين حياة أفقر الناس وأشدهم ضعفاً في مختلف أنحاء العالم. وفي مؤتمر آخر دعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعقد في بيجين، عرض ممثلو ١١ بلداً من البلدان المتوسطة الدخل[٤] تجاربها في ميدان التخطيط للتعاون الإنمائي وتنفيذ هذا التعاون. ويرمي مقترح خاص بالمتابعة إلى إيجاد شبكة لمؤسسات الفكر والبحث في الجنوب.

٢٣ - وتروج منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لعملية حوار متواصل يتمثل هدفها الاستراتيجي في إنهاء الجوع وتحسين الأمن الغذائي والنهوض بالاستخدام المستدام للتكنولوجيات الجديدة. وهي تقوم بذلك من خلال عدد من المبادرات التي تسعى للتأثير على صناع السياسات ونشر المعرفة وتوفير الدراية التقنية. وخلال الفترة المستعرضة، تمثلت إحدى المبادرات الهامة المتصلة بالسياسات في الاجتماع الأقاليمي المنعقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيو إلى ١ تموز/يوليو ٢٠١٣ حول الشراكة المجددة من أجل نهج موحد للقضاء على الجوع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٥ في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وهو اجتماع نُظم بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي ومعهد لولا البرازيلي. وقد ناقش المشتركون في الاجتماع أفضل الممارسات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية واعتمد إعلاناً وخارطة طريق لبناء الشراكة وللتعاون فيما بين بلدان الجنوب ولحشد الموارد. كما قامت منظمة الأغذية والزراعة بتنظيم حلقة عمل في أورومكي في الصين، في الفترة من

(٤) الاتحاد الروسي والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا والبرازيل وتايلاند وتركيا والجمهورية التشيكية والصين وقطر والمكسيك والهند.

٤ إلى ٨ حزيران/يونيو ٢٠١٢ بهدف الترويج للتعاون الإقليمي في مجال التنمية الرشيدة للزراعات المائية ومصائد الأسماك في بلدان آسيا الوسطى والقوقاز.

٢٤ - وتستند مشاركة منظمة العمل الدولية في حوار سياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى جدول أعمال العمل اللائق في سياق التنمية المستدامة. ومن الأنشطة المميزة في هذا المجال مؤتمر البحوث الدولي المعني بتقدير الوظائف الخضراء لأغراض وضع السياسات المستند إلى الأدلة، والذي عقد في مقر المنظمة في جنيف في يومي ٩ و١٠ من شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ونظر المشتركون في المؤتمر في التقديرات التي أجريت مؤخراً للوظائف الخضراء وناقشوا طرق تحسين قدرة الشركاء الوطنيين على الترويج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على وضع سياسات ذات صلة تستند إلى الأدلة. وشارك في المؤتمر باحثون من البلدان النامية كانت منظمة العمل الدولية قد قدمت لهم منحاً تغطي تكلفة حضور المؤتمر.

٢٥ - وشاركت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في حوار السياسات من خلال حدثين اثنين. أحدهما هو الاجتماع المعني بالتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب: دور المؤسسات الجنوبية في أقل البلدان نمواً. والذي عقد أثناء المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً في ليما في خلال يومي ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وخلال هذا الاجتماع، جرى التشديد على الحاجة إلى مزيد من البحوث حول الموضوع وحول دور المؤسسات باعتبارها العمود الفقري والجهات الفاعلة الرئيسية في جانب كبير من التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب والنواتج الإنمائية. أما الحدث الآخر فقد كان مناسبة جانبية حول التعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب لأغراض التصنيع الأفريقي في سياق أحد اجتماعات مؤتمر وزراء الصناعة الأفارقة. وجرى التأكيد على دور التعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب كعنصر هام من عناصر التصنيع الأفريقي، في الإعلان الوزاري المعتمد بنهاية المؤتمر.

٢٦ - وقد اقتنعت المنظمة العالمية للملكية الفكرية، بما لها من تركيز تقني بصفتها المشرفة على نظام البراءات الدولي، بالمشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب بفضل تأثير التغير التكنولوجي السريع الذي جعل قانون البراءات ذا أهمية متزايدة بالنسبة للتنمية. وخلال الفترة المستعرضة، عقدت المنظمة، بالتعاون مع حكومة البرازيل، الاجتماع الأقاليمي الأول للتعاون فيما بين بلدان الجنوب حول قضايا إدارة الملكية الفكرية. أما المؤتمر الأقاليمي الثاني فقد تم تنظيمه بالتعاون مع حكومة مصر. وفي هذين الاجتماعين، ناقش مشاركون من ٣٢ بلداً نامياً من جميع أنحاء العالم مجموعة واسعة من قضايا الملكية الفكرية مع ممثلي البلدان

المتقدمة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وانصب تركيز خاص على طرق تعزيز البنية المؤسسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن المنظمة وطرق إقامة التواصل الشبكي والمواءمة بين البلدان المتقدمة وأقل البلدان نمواً فيما يتعلق بقضايا معينة تتصل بالملكية الفكرية.

٢٧ - ويرمي جانب كبير من عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى التوعية ووضع سياسات الاستجابة فيما يتعلق بالتهديدات المتعددة التي تواجه مراكز النظم الإيكولوجية العالمية على مستوى الواقع الإقليمي، ولذا فإن لديه جانب يركز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويصدق ذلك بصورة خاصة فيما يتعلق بحماية البحار الإقليمية ومكافحة التصحر. ويتمثل أحد الإنجازات الجديرة بالذكر بصورة خاصة في الجهد الذي استمر أربع سنوات وأثمر باعتماد خطة عمل متعددة السنوات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على تسخير التنوع البيولوجي لأغراض التنمية في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي.

٢٨ - وفي عام ٢٠١٣، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الدعم لسري لانكا لاستضافة حوار إقليمي في سري لانكا نوقشت فيه الشروط الدنيا لعقد العمالة الموحد للعمال المترليين المهاجرين. واستفد الاجتماع من حوار سابق كان قد أجري خلال حلقة عمل في إطار اجتماع للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية عقد عام ٢٠١٢. واستعرض المشتركون مشروع عقد موحد للعاملات المترليات المهاجرات، وقدموا توصيات في هذا الخصوص. وقد أسهمت هذه التوصيات في إنجاح وضع مذكرة تفاهم بين الهند والمملكة العربية السعودية تضمن على نحو أفضل حقوق العاملات المهاجرات، وخصوصاً العاملات المترليات.

البحث والتحليل

٢٩ - لنتائج البحوث والأعمال التحليلية المتصلة بها والتي تقوم به منظومة الأمم المتحدة أهمية حاسمة من حيث مساهمتها في وضع السياسات الحكومية. كما أنها تؤدي دوراً أساسياً في تشكيل دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في صياغة وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والتحويلات المرتبطة بها.

٣٠ - وقد كان الظهور المدهش للجنوب والزيادة الكبيرة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب موضوعين للبحث والتحليل الصارم في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي درس التغييرات الحاصلة في العلاقات الاقتصادية الدولية وآثارها على التنمية البشرية. كما أجرى فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة

التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تحليلاً مماثلاً لأغراض تقريره المعنون: الشراكة العالمية المجددة من أجل التنمية لعام ٢٠١٣. وتغطي دراسات أخرى للسياسات أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أموراً منها الوظائف الخضراء، والتدفقات المالية غير المشروعة، وتمويل التنمية، وهي تتناول مسائل هامة تتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما ساعد الدعم الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التمكن من مواصلة ''سلسلة تقاسم الخبرات المبتكرة'' التي يصدرها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك نشر ''تقرير الاقتصاد الخلاق لعام ٢٠١٣'' وأعداد من مجلة ''المبتكر الجنوبي''.

٣١ - وتعتبر التقارير التحليلية الدورية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية دليلاً أساسياً لصناع السياسة في البلدان النامية، ولاسيما فيما يتعلق بالاتجاهات الإقليمية والمواضيعية التي تحدد قضايا التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويبين مثالان صدرا مؤخراً هذا الدور: ففي إصدار عام ٢٠١٣ من تقرير التجارة والتنمية، وهو التقرير الرئيسي الذي يصدره المؤتمر، أقام المؤتمر الدليل على أن للتجارة فيما بين بلدان الجنوب دوراً رئيسياً في إعادة ترتيب أنماط الإنتاج والاستهلاك العالمي غير المستدامة، كما أن المؤتمر، في استعراض التجارة والبيئة لعام ٢٠١٣، حث على إحداث تغير عالمي نحو الزراعة العضوية الصغيرة النطاق. إلى جانب ذلك، فإن تقارير المؤتمر عن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية ساعدت على رضع خطط العمل الطويلة الأجل في هذه البلدان، كما أن رصده للقضايا الأفريقية شكل مساهمة أساسية في السياسة الإقليمية. إضافة لذلك، فإن التوصيات الموجهة لصناع السياسة والواردة في تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٣: التجارة ضمن أفريقيا تطلق دينامية القطاع الخاص أسهمت في خطة عمل الاتحاد الأفريقي لتعزيز التجارة ضمن أفريقيا، وهي تجارة متأخرة حالياً عن المناطق الأخرى. ويقدم المؤتمر، من خلال تقريره السنوي لرصد التجارة فيما بين بلدان الجنوب، بيانات وتحليل أكثر صرامة حول اتجاهات تدفقات التجارة فيما بين بلدان الجنوب.

٣٢ - ويصب معظم أنشطة البحوث التي تقوم بها الوكالات المتخصصة في شبكات شراكاتها. وهذا هو الوضع بالنسبة لمنظمة الصحة العالمية التي عملت دائماً من خلال شبكة من المؤسسات المتعاونة (يزيد عددها حالياً على ٨٠٠ مؤسسة) لرصد التهديدات الصحية تبادل المعلومات بشأنها. ويعتبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة مركزاً آخر للبحوث الشبكية قدم مساهمات قيمة. ومن الأمثلة على بحوثه المتقدمة للغاية تقريه المعنون تجارة الطاقة المتجددة فيما بين بلدان الجنوب: تحليل لتدفق التجارة في سلع بيئية مختارة. وقد صدر هذا التقرير في جمعية الأمم المتحدة للبيئة في اجتماعها الأول في حزيران/يونيو ٢٠١٤، وهو لا يكتفي

بوضع المسألة الهامة، المتمثلة في استخدام الطاقة المتجددة، في إطار التنمية المستدامة وفي سياق زيادة التجارة فيما بين بلدان الجنوب، بل يبرز كذلك أثرها على النمو الشامل وإيجاد فرص العمل. ومع استفادة البلدان النامية من تناقص أسعار التكنولوجيا، وخصوصاً في استخدام الطاقة الشمسية، فإن التجارة بين هذه البلدان في سلع وخدمات الطاقة المتجددة تشهد نمواً تزيد سرعته عن سرعة التجارة العالمية بين الشمال والجنوب. كما يتضمن التقرير معلومات عن الأسواق الناشئة الصغيرة والدينامية الأخرى والخاصة بمعدات معالجة المياه وإمدادات المياه، وهو سوق تقدر قيمته بـ ٥٠ بليون دولار عالمياً. ومن الجدير بالذكر أن التقرير يدعو إلى زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وخصوصاً على المستوى الأقاليمي، فيما يتعلق بإنتاج السلع البيئية المنخفضة التكلفة. وسيحتاج ذلك إلى سياسات تجارية داعمة وإلى برامج للتدريب للتمكن من إيجاد قوة العمل الماهرة الضرورية.

٣٣ - وتعتبر اللجان الإقليمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي محاور هامة للبحوث حول القضايا الاجتماعية الاقتصادية التي تواجه الدول الأعضاء فيها، وهو ما ستجري مناقشته في الفرع جيم أدناه.

تقاسم المعرفة

٣٤ - يعتبر مركز البلدان الأمريكية لتنمية المعارف في مجال التدريب المهني مركزاً للمعرفة يهدف إلى تحسين شروط العمل الإقليمية ومكافحة الإساءات من قبيل عمل الأطفال , وهو الآن محفل إلكتروني بالدرجة الأولى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب له تأثير عالمي. وتتوفر لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة آلية لتبادل التعاون فيما بين بلدان الجنوب تعتبر محفلاً إلكترونياً لتقاسم المعرفة، وأفضل الممارسات، والمعلومات، والأخبار، وقد كانت قد أطلقت عام ٢٠١٢. وتمكن هذه الآلية البرنامج من إدخال التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عصر المعلومات.

٣٥ - ومنذ عام ٢٠١٠، تعمل المنظمة العالمية للسياحة، بالتعاون مع المنظمة الإقليمية للسياحة في الجنوب الأفريقي، على تنفيذ برنامج لوضع وتعزيز نظم وطنية لإحصاءات السياحة للدول الـ ١٤ الأعضاء في المنظمة الإقليمية. ويعتبر توفر نظام يتصف بالثقة والفعالية للسياحة والإحصاءات المتصلة بالسياحة أمراً أساسياً عند وضع سياسات وخطط تستند إلى البحوث والقيام بالترويج والتسويق اللازم لجعل صناعة السياحة تنافسية ومستدامة. ويتمثل الهدف من المشروع في تقدير نظم إحصاءات السياحة لدى الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية للسياحة في الجنوب الأفريقي، وفي المواءمة بين هذه النظم وأفضل الممارسات

الدولية. كما يمكن المشروع الدول الأعضاء من إجراء التخطيط المشترك ومن الترويج للصناعات السياحية من خلال تعزيز التعاون الإقليمي.

٣٦ - وقد أدى الاعتراف بصعوبات إنشاء وصيانة مركز للمعرفة يستند إلى الشبكة العالمية إلى قيام إندونيسيا، بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، بتنظيم اجتماع رفيع المستوى للممارسين. وقد عقد هذا الاجتماع عام ٢٠١٢، حيث اجتمع في بالي أكثر من ٣٠٠ مشارك من ٤٦ بلداً، كما بقي الكثيرون منهم على اتصال فيما بينهم من خلال مجتمع للممارسة يستضيفه البنك الدولي ويضم ٢٥٠ عضواً ولديه قائمة توزيع بريدي إلكتروني فيها أكثر من ١،٠٠٠ شخص. وعقد اجتماع آخر رفيع المستوى، يعنى بمراكز المعرفة، في حزيران/يونيو ٢٠١٤ في جمهورية كوريا. ويقوم مرفق تبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب، والتابع للبنك الدولي، بتمويل مبادرات معينة في مجال تبادل المعرفة بين البلدان المنخفضة الدخل. كما نشر المرفق دراسات حالة تبرز مقومات النجاح في تقاسم المعرفة(٥).

٣٧ - وأعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التزامه بأن يصبح وسيطاً للمعرفة من خلال المساعدة على تحديد حلول جنوبية قابلة لتوسيع نطاقها واختبارها، وعلى تقاسم هذه الحلول وتكييفها. وتقوم أفرقة العمل (*Teamworks*)، وهي منصة على الإنترنت تابعة للبرنامج الإنمائي، بتيسير العديد من المناقشات الإلكترونية، وهي تدرج تبادل المعرفة والخبرة فيما بين بلدان الجنوب في مجموعة واسعة من الموضوعات بين الموظفين في مختلف أنحاء العالم. وتعمل المبادرة الكاريبية لإدارة المخاطر، وهي مبادرة يدعمها البرنامج الإنمائي، على تيسير تقاسم المعرفة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي ومنطقة آسيا والمحيط الهادي فيما يتعلق بإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ وتخفيف وطأتها، بما في ذلك الأعاصير وارتفاع منسوب مياه البحر. مؤتمر الصين وأفريقيا للحد من الفقر وللتنمية الذي عقد بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هانجو بالصين في تموز/يوليه ٢٠١٣، جرى النظر فيما يمكن أن تفعله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإيجاد فرص العمالة للشباب. وقد مهدت ثقافة المنظمة المتعلقة بتقاسم المعرفة لتحسين عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كوسيط للمعرفة فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

(٥) Shobha Kumar and Aaron Leonard, The Art of Knowledge Exchange: A Results-Focused Planning Guide for Development Practitioners (Washington D.C., World Bank, 2011).

تنمية القدرات

٣٨ - انصب التركيز الأول في خطة عمل بوينس آيرس للترويج للتعاون التقني بين البلدان النامية وتنفيذه، والتي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني بين البلدان النامية المنعقد عام ١٩٧٨، على بناء القدرة المؤسسية لدى البلدان النامية على تعزيز الاعتماد على الذات على المستويين الجماعي والوطني. وكانت منظومة الأمم المتحدة مصدراً أساسياً لدعم هذا المجهود.

٣٩ - ويقدم العديد من مبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً عملياً للبلدان لتنمية القدرات لديها، بأمور منها مثلاً الترويج لبناء قدرات أقل البلدان نمواً على المشاركة في التجارة واجتذاب الاستثمار والمشاركة في شبكات الإنتاج وسلاسل القيمة التي تخدم الأسواق المتنامية في مختلف أنحاء الجنوب. ففي مناسبة جانبية نظمت أثناء انعقاد منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك يومي ٥ و ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢، وفي مؤتمر التعاون الإنمائي الدولي المنعقد في وقت أقرب بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة التركية للتعاون والتنسيق، ناقش رؤساء الوكالات الإنمائية احتياجاتهم من حيث بناء القدرات، وهي احتياجات كثيراً ما تلبى من خلال دعم يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء المؤسسات في الجنوب.

٤٠ - ومن المبادرات الأخرى الجديرة بالذكر المركز الدولي للتعاون بين بلدان الجنوب في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في ماليزيا والذي ترعاه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وهو يركز على بناء القدرات في البلدان النامية في ثلاثة مجالات مترابطة شديدة الأهمية هي اكتشاف المعارف الجديدة (العلوم) وتطبيقها (التكنولوجيا) واستخداماتها (الابتكار). ويعتبر المركز جزءاً من شبكة اليونسكو العاملة على الأولويات العالمية للوكالة وقد أصبح جهة فاعلة أساسية في المساعدة على حشد الموارد الفكرية وتسليط الضوء على أفضل الممارسات في الجنوب. ويخلق عمله باستمرار الفرص أمام التعاون فيما بين بلدان الجنوب ويحقق المزيد من تمكين الجنوب ككل. وتشمل مبادرات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال بناء قدرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب مركزين عاملين في الصين والهند ينشران التكنولوجيات النظيفة لأغراض الصناعات الخضراء.

٤١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أنشئ بموجب شراكة مبتكرة بين برنامج الأغذية العالمي وحكومة البرازيل مركز التفوق المناهضة الجوع لتابع للبرنامج في البرازيل. ويرمي المركز إلى تعزيز القدرات والمعرفة الوطنية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في مجال تصميم وتنفيذ برامج للتغذية المدرسية المستدامة المملوكة وطنياً، وغيرها من البرامج الوطنية لمكافحة

الجوع، وذلك كجزء من سياق السياسات الاجتماعية الأعم. ويعمل برنامج الأغذية العالمي حالياً على استكشاف إمكانية إنشاء مراكز جديدة للغاية نفسها.

الشراكات والتمويل المبتكر

٤٢ - شكلت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الشراكات المختلفة وأنشأت آليات للتمويل حققت فوائد كثيرة. فخلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، شاركت منظمة الأغذية والزراعة في التفاعل المتواصل مع ٥٠ من الشركاء الجنوبيين من خلال شراكتها العالمية للتعاون الإنمائي الفعال. وتتوخى استراتيجيتها الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تعزيز شراكات تشمل ترتيبات ثلاثية مع الحكومات ومؤسسات البحوث والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتوسيع نطاق هذه الشراكات. ومن الأمثلة على ذلك التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة مع الائتلاف المعني بتنمية الأرز في أفريقيا والوكالة اليابانية للتعاون الدولي بغية توجيه البحوث في الجامعات والمؤسسات المتخصصة في آسيا وأفريقيا.

٤٣ - ويشمل عدد من اتفاقات الشراكة قيام البلدان المانحة بإنشاء صناديق استئمانية مع منظمة الأغذية والزراعة. وبموجب اتفاق إطاري أعم للصناديق الاستئمانية مع الصين، ستعمل خمس من مؤسساتها الزراعية مع شركاء في أفريقيا على توسيع نطاق أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الأمن الغذائي والتغذية؛ وضمان إنتاج اللقاحات البيطرية بنوعية جيدة؛ وتعزيز التواصل الشبكي بين مراكز البحث والتدريب الزراعي في الصين وأفريقيا؛ وتنمية الزراعات المائية؛ وزيادة إنتاج الطاقة المتجددة واستخدامها. وهناك اتفاقات صناديق استئمانية أخرى مع أنغولا وتشاد ونيجيريا لتقديم الموارد المالية لتأمين الدراية البرازيلية والفيتنامية والصينية، على التوالي. كما تم وضع اتفاق صندوق استئماني مع أنغولا والمؤسسة البرازيلية للبحوث الزراعية، وهو يدعم الخدمات التي تقدمها منظمة الأغذية والزراعة لإعادة تأهيل وتنمية البحوث الزراعية. وبموجب اتفاق للتعاون مع جمهورية فنزويلا البوليفارية، تدير المنظمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ميادين السلامة والتغذية والسيادة الغذائية والحد من الفقر في بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٤٤ - وقد أقامت المنظمة العالمية للملكية الفكرية، عبر السنين، عدداً من الشراكات المبتكرة والشاملة للترويج للحصول على المعرفة والتكنولوجيا وهي تعمل على الاستفادة من هذه الشراكات لمواصلة الترويج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وللشراكات فيما بين بلدان الجنوب في ميدان الملكية الفكرية. ومن هذه المبادرات مبادرة المنظمة الخضراء (WIPO GREEN)، وهي سوق إلكتروني تفاعلي يروج لابتكار التكنولوجيات الخضراء ونشرها من خلال الربط بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة - تشمل شركاءً من

الجنوب – في سلسلة للقيمة في مجال ابتكار التكنولوجيا الخضراء؛ وبحوث المنظمة (WIPO Re:Search)، وهي عبارة عن منصة إلكترونية تتيح الحصول على الملكية الفكرية لأغراض المركبات والتكنولوجيات والدراية والبيانات الصيدلانية المتاحة لأغراض البحث والتطوير فيما يتصل بالأمراض المدارية المهملة؛ و إتاحة البحوث من أجل التطوير والابتكار والوصول إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال معلومات البراءات المتخصصة، وهما مبادرتان تم تطويرهما لتيسير الحصول المجاني أو منخفض التكلفة على البحوث لأغراض التنمية والابتكار، وحصول البلدان النامية على معلومات البراءات المتخصصة، على التوالي؛ ومنصة Vision IP التي يتعدد فيها أصحاب المصلحة والتي أقيمت لتيسير الحصول على المعلومات والمحتوى الثقافي لأغراض ذوي العاهات البصرية.

٤٥ – ويعتبر التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصين وأفريقيا في مجال البيئة شراكة ثلاثية ومبادرة تعاونية تقودها وتدعمها وزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية ومعاهد البحوث العلمية الصينية، وييسرها البرنامج. وتقدم الشراكة الدعم التقني للبلدان الأفريقية بهدف توسيع نطاق عدد الحلول التي أثبتت نجاحها في الصين، من قبيل زراعة الأراضي الجافة ومعالجة المياه. ويشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العديد من الشراكات المماثلة، ومنها شراكة العمل الخاص بالاقتصاد الأخضر، والشراكة العالمية للجامعات المعنية بالبيئة لأغراض الاستدامة، وشبكة التكيف العالمية.

٤٦ – وفي إطار اتفاق التعاون بين منظمة العمل الدولية ومنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية، يقدم الدعم للعمل على النهوض بجدول أعمال العمل اللائق على المستوى المحلي من خلال نهج للتنمية الاقتصادية المحلية. وفي عام ٢٠١٣، اضطلعت منظمة العمل الدولية ومنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية بأنشطة ترمي إلى تطوير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين المدن بغية تدعيم القدرات ومهارات الأعمال لدى الباعة في السوق في مابوتو وديربان في جنوب أفريقيا. ويعترف بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كطريقتين لهما أهميتهما في تنمية التعاون بين المدن ولاسيما في مجال التنمية الاقتصادية المحلية.

٤٧ – وتماشياً مع مقررات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومع توصيات وحدة التفتيش المشتركة، أبلغ عدد من الوكالات عن تخصيص نسبة مئوية ثابتة من ميزانياتها العادية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. من ذلك مثلاً أن مجموع الميزانية العادية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ بلغت ٨٦١,٦ مليون دولار، خصص منها مبلغ ١ مليون دولار (٠,١٢ في المائة) لأغراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وخلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ أيضاً، بلغ مجموع المخصصات

الخارجة عن الميزانية لأغراض التعاون التقني ٤٩٨,٣ مليون دولار قدم منها الاتحاد الروسي والبرازيل وبنما والصين والكويت مبلغ ١٣,٨ مليون دولار، أو ٢,٧٨ في المائة، وهو مبلغ خصص بأكمله لأغراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وهناك اتجاه صاعد في مخصصات الميزانية لأغراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فقد ارتفعت هذه المخصصات لتصل إلى ١,٥ مليون دولار في برنامج وميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٤٨ - ونتيجة لزيادة الوعي في منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب كنهج في البرمجة، هناك زيادة تشهدها المبالغ المخصصة تحديداً لهذا التعاون. فخلال السنتين الماضيتين، خصص الصندوق الاستئماني المشترك بين المنظمة والصين مبلغ ٢ مليون دولار للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أنفق منه ٣٠٠،٠٠٠ دولار على المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي نظم في نيروبي في الفترة من ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر و١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. كما خصصت شريحة أخرى قدرها ٢ مليون دولار ستبدأ في عام ٢٠١٤. ويوجد في عدد من المشاريع الأخرى عنصر قوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، غير أن المبلغ المنفق على التعاون فيما بين بلدان الجنوب لم يُحسب بعد.

٤٩ - وفي حين أنه لا يزال يتعين تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برنامج وميزانية المنظمة العالمية للملكية الفكرية، فإن المنظمة أنفقت نحو ٧٠٠,٠٠٠ دولار في إطار مشروعها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومدته سنتان، والذي نفذته خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٥٠ - وعبر السنين، جاء معظم الدعم التمويلي المنهجي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد اعتمد البرنامج، في أعقاب الأزمة المالية الأخيرة، آلية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ تضمن التمويل المستقر القابل للتنبؤ به بقيمة ٣,٥ ملايين دولار سنوياً (ما مجموعه ١٤ مليون دولار) لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. أما المكتب نفسه فهو يخطط لحشد مبلغ إضافي قدره ٢٠ مليون دولار (انظر SSC/18/3). ومن المنتظر أن تواصل الدول الأعضاء تقديم موارد إضافية للمكتب وأن يقوم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه رئيسا لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، باستكشاف الوسائل التي تمكن من توسيع نطاق الدعم باستخدام الخبرة المكتسبة من إدارة الصندوق الاستئماني الذي يتعدد فيه أصحاب المصلحة. كما ستتوفر لدى المكتب الموارد التي أتاحتها مجموعة السبعة والسبعين والصين من خلال صندوق بيريز غريرو

الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية. وكان هذا الصندوق قد أطلق عام ١٩٨٣ وهو يقدم مبلغاً سنوياً قدره ٢١٣,٠٠٠ دولار يمثل الفائدة المكتسبة على رأس ماله الأساسي البالغ ٦ ملايين من الدولارات، لأغراض مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الرصد والتقييم

٥١ - يستجيب كثير من منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها للدعوات لتقييم أثر ما تقدمه من دعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقد كانت الريادة في ذلك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أجرى تقييماً لمساهمته في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي خلال الفترتين ١٩٩٦-٢٠٠٧ و٢٠٠٩-٢٠١١. وشكلت نتائج التقييم واستجابة الإدارة لها أساساً للنص الواضح على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وفي استراتيجيته المؤسسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التي يجري العمل على وضعها حالياً. وفي عام ٢٠١٢، أجرت منظمة الأغذية والزراعة استعراضاً داخلياً لسنوات عملها الـ ١٥، كشف النقاب عن مجالات تتطلب التحسين في برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب لدى المنظمة. كما قام خبير تقييم خارجيان مستقلان بتقييم مشروع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المعنون ''تعزيز التعاون حول الملكية الفكرية والتنمية فيما بين بلدان الجنوب من بلدانٍ نامية وبلدانٍ أقل نمواً''، وذلك خلال الفترة كانون الثاني/يناير-آذار/مارس ٢٠١٤. وشدد الخبيران في تقرير التقييم الذي أعداه، والمؤرخ في أيار/مايو ٢٠١٤، على أهمية المشروع وإمكانية استدامة النتائج من خلال مواصلة إشاعة الصبغة المؤسسية على التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعميمه على جميع أنشطة المنظمة.

٥٢ - وقد أجرت منظمة العمل الدولية تقديراً مستقلاً لمنتصف مدة برنامجها للشراكة لمنع عمل الأطفال وإنهائه في القارة الأمريكية، وهو برنامج حصل على تمويل قدره ٩ ملايين من الدولارات من وكالة التعاون البرازيلية للفترة من حزيران/يونيو ٢٠٠٩ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ونفذ التقييم عام ٢٠١٣ ووجد أن زيارات تبادل الخبرات، حسب الطلب، بين البلدان الشريكة تعتبر أدوات فعالة لبناء أوجه التآزر وهي تتيح الفرص لتكرار الأنشطة الناجحة.

جيم - دعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستويات الإقليمي الفرعي والإقليمي والأقاليمي

٥٣ - هناك هيكل رئيسي لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستويات الإقليمي الفرعي والإقليمي والأقاليمي توفره اللجان الإقليمية الخمس التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا. ونظراً لأن كلاً من هذه اللجان يركز بقوة على الشواغل الإنمائية لدى الدول الأعضاء فيها، فإن جميع أنشطتها تقريباً، بما فيها الاجتماعات الدورية، تتصل بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد تم تعميم هذا التعاون بشكل كامل على أنشطة اللجان. وهناك دور رئيسي أيضاً لفريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية يؤديه في الترويج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن كل إقليم وعلى المستوى الأقاليمي.

٥٤ - وإضافة لوظائف البحث والتحليل لدى اللجان الإقليمية المشار إليها أعلاه، فإن الدور الأول لهذه اللجان إنما يتمثل في مساعدة الدول الأعضاء على التوصل إلى مواقف مشتركة إزاء المسائل الرئيسية. وهناك في كل إقليم تباين اقتصادي واجتماعي هائل بين البلدان وضمن مجتمعاتها. وقد أظهرت مشاورات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن سد تلك الثغرات يعتبر شاغلاً مشتركاً عالي الأولوية في جميع الأقاليم. ومن الشواغل الأخرى المشتركة بقوة التهديدات البيئية وجرائم العنف. وتكمن خلف أوجه التشابه في التركيز هذه حقائق اجتماعية اقتصادية شديدة التمايز: وتتمثل إحدى الرسائل الأساسية الموجهة من اللجان الإقليمية إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في أنه على الرغم من التشابه بين الأقاليم، فإن ظروفها المختلفة تتطلب الأخذ بنهج متمايز يعالج الخصوصيات الإقليمية[٦].

٥٥ - وتنشط اللجان الإقليمية جميعها في دعم التكامل الإقليمي بالعمل مع المنظمات الأخرى ذات التوجه المشابه. ففي غرب آسيا، مثلاً، تعمل آلية التنسيق الإقليمي للدول العربية، وهي آلية تابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، على إعداد نظام لرسم خرائط الفقر الإقليمية. وفي أفريقيا، تركز وظيفة التنسيق حالياً على تنفيذ الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية في إطار مشروع العشر سنوات لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. وفي إقليم آسيا والمحيط الهادي، والذي يضم لديه عدد من المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية، تعتبر

(٦) اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، منظور إقليمي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (E/ESCWA/OES/2013/2).

المهمة أشد تعقيداً ولا يمكن تلخيصها بسهولة. ومن أمثلة التعاون فيما بين بلدان الجنوب الجديرة بالذكر المؤتمر الذي عقد في ديلي في شباط/فبراير ٢٠١٣ حول موضوع ”التنمية للجميع: إيقاف النزاعات وتنمية الدول والقضاء على الفقر“. وأتاح هذا المؤتمر الفرصة أمام الدول الهشة والمتأثرة بالنزاع في الإقليم للإعراب عن شواغلها بهدف العثور على مكان لها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. أما اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فلديها جدول أعمال شديد التنوع بحيث لا يمكن تلخيصه بسهولة؛ ومما يدل على هذه الصعوبة عدد الآليات الإقليمية الفرعية والإقليمية التي تدعمها اللجنة[٧]. أما المنظمة الإقليمية التي لديها عضوية إقليمية أوسع شمولاً فهي جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي أقامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي معها علاقة دعم وثيقة. وترعى اللجنة الاقتصادية لأوروبا عملية التكامل في المنطقة الأوروبية الآسيوية من خلال عدد من أنشطة التعاون التقني بالشراكة مع الاتحاد الجمركي التابع للجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية ومع الفضاء الاقتصادي المشترك.

٥٦ - وكما لوحظ أعلاه، دأبت وكالات الأمم المتحدة على زيادة دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستويين الإقليمي والأقاليمي بطرق شتى، وأساساً من خلال برامجها للتقاسم الشبكي للمعرفة وللمساعدة التقنية الميدانية. ويعطي مرفق التخفيف من الجوع والفقر المشترك بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا مثالاً فريداً من نوعه للتعاون بين ثلاثة بلدان متوسطة الدخل تنتمي إلى ثلاثة أقاليم منفصلة وتعمل من خلال منظومة الأمم المتحدة - مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب - لمساعدة أقل البلدان نمواً. وقدم هذا المرفق حتى الآن ٢٧ مليون دولار لتمويل ١٣ مشاريع في ١٣ من البلدان الشريكة. من ذلك مثلاً أن بوروندي استخدمت دعماً قدمه المرفق لإنشاء وإدارة مركز للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وإرجاء الاختبارات الخاصة به ومعالجته، ويقدم المركز المشورة لـ ٣٩,٠٠٠ شخص سنوياً.

٥٧ - ويدعو الممثل الخاص للأمين العام لتوفير الطاقة المتجددة للجميع القادة الأفارقة في الحكومات والقطاع الخاص إلى الأخذ بخطط محددة للعمل المنسق على معالجة مسألة فقر الطاقة في أفريقيا، حيث يفتقر ما يقارب ٦٠٠ مليون شخص إلى الكهرباء ويموت نحو ٨٠٠,٠٠٠ شخص سنوياً قبل الأوان نتيجة لتلوث هواء المنازل. ونظراً لأن ثلث اكتشافات

(٧) السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية، والجماعة الكاريبية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، ولجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، وجماعة دول الأنديز.

الغاز والنفط الجديدة خلال السنوات الخمس الأخيرة طرأت في أفريقيا، وأن ٩ من ١٢ من هذه الاكتشافات طرأ عام ٢٠١٢ في شرق أفريقيا وغربها، فقد اقترح الممثل الخاص خلق أطر تعاونية إقليمية فرعية من خلال إنشاء مجموعة من رواد الطاقة الأفارقة ضمن كل مجموعة اقتصادية إقليمية لتقود عملية إنشاء إقامة شراكات إقليمية بين القطاعين العام والخاص بهدف اجتذاب مزيد من الاستثمار الداخلي والأجنبي إلى قطاع توليد الكهرباء وتوزيعها وإضافة القيمة، والتي ستوجه في حالة النفط والغاز إلى إنتاج الأسمدة واللدائن والغاز النفطي المسيّل[٨]. ويعمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على تيسير إنشاء مبادرة للطاقة فيما بين بلدان الجنوب، تقوم من خلال بلدان الجنوب بتحديد احتياجاتها وباتخاذ القرارات حول طرق التصدي للتحديات التي تواجهها مع التركيز على الاستخدام الأفضل لموارد الطاقة في السياق العالمي الراهن.

ثالثاً - التنسيق بين الوكالات لدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٥٨ - من شأن تنفيذ المقرر ١/١٨ الصادر عن الدورة الثامنة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يحقق الكثير في ميدان تعزيز تعميم وتنسيق الدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة. ويجري التنسيق بين الوكالات لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستويين العالمي والإقليمي تحت رعاية مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، وآلية التنسيق الإقليمي لدى كل من اللجان الإقليمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتجري أعمال التنسيق الفعلية لمجلس الرؤساء التنفيذيين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي يرأسها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك في عملية تعتبر جزءاً أساسياً من عمل منظومة الأمم المتحدة.

٥٩ - ولذا وتمشياً مع مقررات اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثامنة عشرة، وعملاً بالتوصيات المتعلقة بضمان أخذ منظومة الأمم المتحدة بالمزيد من المنهجية في تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة وفي تقرير الأمين العام عن تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تناط بمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه رئيساً لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، المسؤوليات التالية: (أ) إنشاء آلية مشتركة بين الوكالات تتسم بمزيد من الطابع الرسمي ومن القوة

(٨) Kandeh K. Yumkella, "Africa's new energy bonanza", *African Business*, No. 409 (June 2014).

ينسقها المكتب؛ (ب) إتاحة الفرصة للمكتب ليكون ممثلاً بصورة أكثر تواتراً في الآليات الاستراتيجية والتنسيقية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عندما يتعلق الأمر بمناقشة المسائل التي تمس التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (ج) اتخاذ الخطوات لضمان توفير ما يكفي من الموظفين للمكتب، حسب الاقتضاء، من خلال انتداب الموظفين من الحكومات ومن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومن خلال تعيين موظفين فنيين مبتدئين عملاً على إعطاء وزن إضافي لوظيفة التنسيق التي يمارسها المكتب على مستوى المنظومة ككل.

٦٠ - كما سيعزز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بالتعيين العاجل للموظفين الإقليميين بالرتب الفنية في المراكز الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيثما ينطبق ذلك، مع اتخاذ تدابير إضافية لإدماجهم بصورة أقوى في الآليات الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وعلى المستوى القطري، سيتلقى منسقو الأمم المتحدة المقيمون الدعم من المجموعات المواضيعية (بما في ذلك بالنسبة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي) أو غير ذلك من الآليات المشتركة بين الوكالات، بحيث يمكنهم تأدية دور قيادي في التنسيق على مستوى المنظومة ككل. وستلقى هذه الترتيبات الدعم بحلقات عمل ودورات تدريب وغير ذلك من مبادرات ينظمها المكتب بالاقتران مع مكتب تنسيق عمليات التنمية وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، لمساعدة الموظفين على تحقيق الفعالية في تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦١ - وتعزز التدابير المذكورة أعلاه جميعها التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستمرار في استضافة ودعم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتزويده بالوسائل والحيز اللازم لقيامه بدوره كمنسق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة ككل.

٦٢ - وقد أضفى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الصفة المؤسسية على إطار دعمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وعزز هذا الإطار، وهو إطار يتألف من الأكاديمية الإنمائية العالمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والنظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب، ويزداد استخدام كيانات الأمم المتحدة لهذه المؤسسات. من ذلك مثلاً أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ساهم في تعزيز الأكاديمية من خلال ملء قوائم الخبراء في نظام شبكة المعلومات من أجل التنمية ترويجاً للدراية الجنوبية واستخداماً لها. وتتيح الأكاديمية إمكانية

الوصول أمام ١٣,٠٠٠ من خبراء الجنوب، كما توفر المعلومات عن أكثر من ٣٠٠ تجربة ناجحة في جميع مجالات الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٣ - وقد استخدم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب اختصاصات كيانات الأمم المتحدة في تنظيم معرضه العالمي السنوي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويشارك كل عام ٣٠ من كيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف في هذا المعرض. من ذلك مثلاً أن منظمة الأغذية والزراعة شاركت في المعرض في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وكذلك في المعرض الإقليمي الأول الذي تم تنظيمه في الدوحة عام ٢٠١٣. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة شريك مؤسسي وهو الداعي لانعقاد المنتديات الستة لتبادل الحلول في إطار المعرض منذ عام ٢٠٠٩، كما استضاف المعرض عام ٢٠١٣ في مقره في نيروبي. وتشارك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بنشاط في المعرض وقد استضافته عام ٢٠١٢ في فيينا. وقامت منظمة العمل الدولية بتنظيم المعرض عام ٢٠١٠ وكذلك بتنظيم اثنين من منتديات تبادل الحلول في إطار المعرض عام ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وهي تعمل حالياً على إعداد منشور يجمع كل الممارسات الجيدة التي عرضت في المعرض في الماضي. وشاركت المنظمة العالمية للملكية الفكرية في المعرض في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، كما قامت بتحديد الممارسات الجيدة للدفع قدماً بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في أعمالها. ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعاونه مع المكتب على تنظيم المعرض، وقد نظم عام ٢٠١٣ منتدى لتبادل الحلول فيما يتعلق بالحد من الفقر وبالاستدامة.

٦٤ - ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب، وذلك من خلال آليته لتبادل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفي أيار/مايو ٢٠١٣، شاركت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مؤتمر النظام العالمي للتبادل الذي عقد كجزء من المعرض الدولي الأول للتكنولوجيا في الصين في شنغهاي. كما نظمت اجتماعاً عن التعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب لتعزيز سلامة الأغذية في الصين، وترأست مناقشة مائدة مستديرة حول موضوع ''إضفاء الصفة المؤسسية على التعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب: تجارب مراكز الجنوب والحلول المنبثقة عنها''. وعلى الشاكلة نفسها، وخلال المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، في عام ٢٠١٣، أقيمت شراكة بين النظام العالمي للتبادل والمنظمة العالمية للملكية الفكرية - المنظمة الخضراء (WIPO GREEN) - وهي سوق تفاعلي يروج لابتكار التكنولوجيات الخضراء ونشرها. وقد توسع النظام العالمي للتبادل منذ إنشائه فأصبح يشمل

٤٩ مركـزاً قطريـاً في ٣٩ بلـداً، ممـا أنـتج ٦,١٣٢ مشـروعاً مـدرجاً، و ١,٨٦٩ مشـروعاً متوائماً، و ٨٥٧ مشروعاً تم تنفذها.

رابعاً - التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٦٥ - في عـام ٢٠١٣، دعـا مجلـس الرؤسـاء التنفيـذيين في منظومـة الأمـم المتحـدة المعـني بالتنسيق هيئاته الفرعية إلى الاشتراك معاً في وضع خيارات بشأن أفضل السبل التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم من خلالها الدول الأعضاء لمواكبة سعي المجتمع الدولي إلى الانتقال إلى خطة جديدة وعالمية للتنمية محورها التنمية المستدامة، بما في ذلك التنفيذ على الصعيد القطري (انظر E/2014/69، الفقرة ١٨).

٦٦ - وستعتمد مصداقية منظومة الأمم المتحدة على جوهر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفعالية تنفيذها. وإلى جانب ما يجري في المحافل العالمية، فإن مناقشات خطة التنمية المقبلة، وإلى مدى كبير، لا بد أن تكون عملية فيما بين بلدان الجنوب على المستويين الإقليمي الفرعي والإقليمي. وتشير معالم الخطة الناشئة إلى وجود عمل قوي موجه نحو القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة. وقد أبرزت المناقشات الحاجة إلى الأخذ بنهج متسق يدمج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، ويوازن بينها، في إطار وحيد، والحاجة إلى مجموعة من الأهداف العالمية التي تعبئ مجموع الطموحات والاحتياجات البشرية لضمان حياة كريمة للجميع. ويتماشى هذا الالتزام بالتضامن الإنساني مع المبادئ المنشئة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٧ - وفي حين أن معظم المناقشات حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تواصل ما في الأهداف الإنمائية للألفية من تركيز على موضوعات من قبيل الفقر المدقع والصحة والتعليم، تعلق أهمية مماثلة على العناية بحشد الموارد اللازمة لتنفيذ الأهداف المقبلة للتنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

٦٨ - وتتطلب هذه الأهداف الإنمائية المشتركة ووسائل تحقيقها أن تواصل منظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم للأطر الشاملة والعملية التي تساند وتعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المجالات التي أثبت فيها هذا التعاون فعاليته، بما في ذلك ما بين بلدان الجنوب من تجارة واستثمار وتمويل وتنمية للهياكل الأساسية للاستثمار وتكامل إقليمي وتعاون تقني وعلمي وبحوث مشتركة وتقاسم للمعلومات.

٦٩ - إن التزايد الكبير في الاهتمام بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بين الدول الأعضاء، وبتعزيز التنسيق والاتساق في الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال الفترة المستعرضة، يؤكد الدور الهام الذي لابدّ لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمؤسسة التي تستضيفه، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن يواصلا أداءه بغية تحقيق أقصى أثر إنمائي ممكن من هذا النوع من التعاون.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٠ - نتيجة للزيادة الكبيرة الحالية غي العلاقات فيما بين بلدان الجنوب، يستجيب كثير من مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة لمقررات ومقررات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولقرارات الجمعية العامة وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد أدرجت هذه المؤسسات والوكالات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في خططها الاستراتيجية وجداول أعمالها البحثية وأدوات البرمجة لديها وفي ميزانياتها ومؤشرات أدائها وما تقوم به من رصد وتقييم, وينبغي أن تستمر هذه الجهود بل وبمزيد من القوة.

٧١ - وتشتد الحاجة إلى تنسيق متسق فعال للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أكثر من أي وقت مضى، وينبغي معالجتها بصورة عاجلة من خلال إنشاء آلية للتنسيق بين الوكالات والتنفيذ الكامل للتدابير الأخرى التي اقترحها الأمين العام مؤخراً لتعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ولإدماج موظفيه الإقليميين في آليات التنسيق الإقليمي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٧٢ - وينبغي أن يستمر تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في العمل التنفيذي الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة، وهو العمل الذي ييسره حالياً التنفيذ التجريبي لإطار المبادئ التوجيهية التنفيذية لدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وذلك من خلال وضع المزيد من أدوات التوجيه التي تتماشى مع منظورات الدول الأعضاء وولايات المنظمات والوكالات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة. ويماثل ذلك أهمية استمرار تمكين مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومراكز تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة من الاستمرار في الوصول إلى عمليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العالمية وشبكة مكاتبه القطرية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية ونظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتباره مضيفاً للمكتب ورئيساً لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٧٣ - وقد أحرز تقدم في تنفيذ عدد من التوصيات المنبثقة عن تقرير وحدة التفتيش المشتركة، وكذلك عن التقييم الذي أجري عام ٢٠١٢ لدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. غير أن التوصيات المتعلقة بعمل اللجنة الرفيعة المستوى، بوصفها هيئة أساسية للحوكمة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة، لا تزال حتى الآن غير منفذة وينبغي إعطاء الأولوية لها، ابتداء من المشاورات مع الدول الأعضاء للحصول على التوجيهات الخاصة بتحديث النظام الداخلي للجنة الذي كان قد وضع عام ١٩٨٠.

٧٤ - ويستمر تصاعد الاهتمام بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو اهتمام تحركه اقتصادات الجنوب السريعة النمو. على أن معدلات النمو الاقتصادي تباطأت، كما أن التقدم المحرز غير متوازن، ويتمر وجود الفارق الكبير غير المقبول في متوسط دخل الفرد بين الشمال والجنوب. ولضمان تقاسم الجميع للازدهار بعد عام ٢٠١٥، هناك حاجة إلى تكثيف التعاون وإلى تركيز دعم منظومة الأمم المتحدة على المجالات التي أثبت فيها التعاون فيما بين بلدان الجنوب فعاليته فيها، ألا وهي تنسيق السياسات والتكامل الإقليمي والترابط الأقاليمي وتنمية القدرات الإنتاجية الوطنية من خلال تبادل المعرفة والابتكارات التكنولوجية.

٧٥ - ومع تحول عدد من البلدان النامية نحو المزيد من استخدام التكنولوجيات المتصفة بكفاءة الطاقة[٩]، فإن هناك فرصة متاحة أمام الأمم المتحدة للترويج لنقل التكنولوجيات المتجددة ولإقامة المزيد من الشراكات التي تضم العديد من أصحاب المصلحة والتي تنتقل عبرها موارد القطاعين العام والخاص نحو المؤسسات المستدامة بهدف خلق فرص العمل والقضاء على الفقر، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية. كما تعتبر المنظومة مسؤولة عن القيام بذلك.

٧٦ - إن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أهمية حاسمة متزايدة في تدعيم القدرات الإنتاجية لدى البلدان النامية ومواصلة مسيرة النمو فيها بصورة مستدامة. ويتطلب ذلك قيام إقامة مزيد من الشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الخيرية والقطاع الخاص. وفي أفريقيا، حيث يتخلف كثير من البلدان عن سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي على منظومة الأمم المتحدة أن تعجل دعمها للمجموعات الإقليمية وأن تمكن العدد المتزايد من بلدانها الأعضاء الغنية بالموارد من إقامة

(٩) Organization for Economic Cooperation and Development, Perspectives on Global Development 2014: Boosting Productivity to Meet the Middle-Income Challenge (Paris, 2014).

مزيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومن الأطر العابرة للحدود، بغية اجتذاب قدر أكبر من الاستثمارات الداخلية والأجنبية إلى توليد الكهرباء وتوزيعها وإضافة القيمة فيها بصورة مستدامة، وهي بذلك تستجيب للدعوات الواردة في وثيقة نيروبي الختامية والتي تطالب منظومة الأمم المتحدة بالمساعدة على تعزيز المؤسسات الإقليمية لزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.